وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان الحقوق والعلوم السياسية	
الشعبة: العلوم السياسية	
ليسانس أكاديمي	
درس نموذجي لمادة: مدخل إلى العلوم القانونية	
الأول السنة الأولى جذع مشترك	السداسي:
عنوان المحاضرة رقم 01: تعريف القانون وخصائص القاعدة القانونية	

أولاً: معلومات عامة عن المادة:

الوحدة التعليمية: الأفقية

اسم المادة: المدخل إلى العلوم القانونية

المعامل : 4

الرصيد : 4

الحجم الساعي الأسبوعي: 1:30 سا محاضرة

طريقة التقييم: متواصل + امتحان

ثانياً: أهداف التعليم (المستويات المتوقعة للطلبة من المعرفة والمهارات):

هذه خمسة أهداف أساسية لتدريس "مدخل إلى العلوم القانونية" لطلبة ليسانس علوم سياسية:

(1) - فهم البنية القانونية للدولة: تزويد الطلبة بأساسيات النظام القانوني، ومفاهيم الدولة،

السلطة، السيادة، وسيادة القانون، بما يساعدهم على فهم السياقات التي تُمارَس فيها السلطة

السياسية.

(2) - تمييز أنواع القواعد القانونية: تمكين الطلبة من التمييز بين القواعد القانونية وغيرها من القواعد الاجتماعية (كالقواعد الأخلاقية والدينية)، وفهم خصائص القاعدة القانونية من حيث الإلزام والجزاء.

(3) - استيعاب مصادر القاعدة القانونية: تعريف الطلبة بمصادر القانون (التشريع، العرف، الاجتهاد القضائي، مبادئ القانون العامة...) ودورها في تنظيم الحياة السياسية والمؤسسية.

(4) - فهم العلاقة بين القانون والسياسة: إبراز التداخل الوثيق بين القانون والسياسة، من خلال فهم كيف يستخدم القانون كأداة لتنظيم السلطة، تقييدها، أو شرعنتها، وكيف تؤثر التفاعلات السياسية في إنتاج وتفسير القانون.

(5) - تكوين منهجية تحليل قانوني: إكساب الطلبة القدرة على قراءة النصوص القانونية وتفكيكها، وتطوير التفكير النقدي القانوني لفهم الأطر التي تُنتج وتُمارَس فيها السياسات العامة.

ثالثا: المعارف القبليّة المسبقة:

لاستيعاب محاضرات "مدخل إلى العلوم القانونية"، لا يُشترط توفر معارف قانونية متخصصة مسبقة، لأنه يُعتبر مادة تأسيسية. لكن من المفيد أن يمتلك الطالب بعض المعارف المسبقة الأساسية التي تسهّل عليه فهم المادة، والتي تعلم أبجدياتها في مواد الجغرافية والتاريخ، الفلسفة، والتربية المدنية والإسلامية في الطورين المتوسط والثانوي، ومنها:

(1) - فهم عام لمفهوم الدولة والمجتمع: إلمام بسيط بكيفية تنظيم المجتمعات ووجود الدولة ككيان منظم للحياة الاجتماعية والسياسية.

(2) - معرفة أولية بمكونات الدولة: كالمؤسسات السياسية (البرلمان، الحكومة، القضاء)، حتى يتمكن من ربط القواعد القانونية بواقع المؤسسات.

(3) - التمييز بين المفاهيم الاجتماعية الأساسية: مثل الفرق بين القانون، الأخلاق، الدين، والعرف، ولو بشكل بدائي

(4) - مستوى لغوي جيد في اللغة العربية: لفهم النصوص القانونية والمفاهيم الدقيقة، خاصة أن الصياغة القانونية تتطلب دقة لغوية ومنطقية.

5- ثقافة عامة قانونية أو سياسية: مثل معرفة بعض القوانين الأساسية أو المبادئ العامة (كالدستور، حقوق الإنسان، مبدأ الفصل بين السلطات...)

رابعاً: محاور المحاضرات:

محاور مادة "مدخل إلى العلوم القانونية" هي كالتالي:

المحور الأول: المفاهيم التأسيسية

أولاً: تعريف القانون وخصائص القاعدة القانونية

ثانياً: تمييز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد الاجتماعية (الأخلاق، الدين، العرف)

ثالثاً: أهداف القانون ووظائفه في المجتمع

المحور الثاني: مصادر القاعدة القانونية

أولاً: المصدر التشريعي (الدستور، القانون، اللوائح)

ثانياً: المصادر الاحتياطية: العرف، الاجتهاد القضائي، الفقه، مبادئ القانون العامة

ثالثاً: تفسير القاعدة القانونية وأنواعه (لغوي، منطقي، فقهي، قضائي)

المحور الثالث: أقسام القانون وفروع

أولاً: القانون العام والقانون الخاص: المفهوم والفروق

ثانياً: فروع القانون العام (الدستوري، الإداري، المالي، الدولي العام)

ثالثاً: فروع القانون الخاص (المدني، التجاري، الأسرة، العمل)

المحور الرابع: تطبيق القاعدة القانونية

أولاً: تطبيق القاعدة القانونية من حيث الزمان (عدم الرجعية، الأثر الفوري)

ثانياً: تطبيق القاعدة القانونية من حيث المكان والأشخاص (الإقليمية، الشخصية، الاستثناءات)

المحور الخامس: الحق

أولاً: تعريف الحق، عناصره، أنواعه (مالية، معنوية، سياسية)

ثانياً: مصادر الحق واستعماله وحمايته (القانون، العقد، المسؤولية...)

المحور السادس: مراجعة وتطبيق: مراجعة عامة وتطبيقات تحليلية وتمارين تقييمية

خامسا: قائمة المصادر والمراجع:

- (1) - سامية لموشية، المدخل للعلوم القانونية، تيجيلا، الوادي الجزائر، 2020
- (2) - عمار بوضياف، المدخل للعلوم القانونية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- (3) - محمد الصغير بعلي، المدخل للعلوم القانونية، دار العلوم، الجزائر، 2006.
- (4) - محمد سعيد جعفرور، مدخل الى العلوم القانونية، دار هومة، الجزائر، 2006.
- (5) - نادية فضيل، مدخل الى العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

محتوى المحاضرة الأولى: تعريف القانون وخصائص القاعدة القانونية

(1) - الهدف التعليمي:

✓ تهدف هذه المحاضرة الى استيعاب مفهوم القانون والتعرف على خصائصه ومعرفة الغرض من توقيع الجزاء واهم ما يميز القاعدة القانونية عن غيرها من قواعد السلوك الاجتماعي. ومن ثم تتكون لدى الطالب فكرة حول اساسيات مفاهيمية حول القانون ويستخلص دور القواعد القانونية في تنظيم سلوك الفرد داخل المجتمع.

أولاً: تعريف القانون

لغة: القانون من الأصل اليوناني kanon بمعنى "المسطرة" أو "المقياس".
اصطلاحاً: مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، والمقتربة بجزء حال مخالفتها، تفرضها السلطة العامة لضبط الحياة الاجتماعية.
يعتبر الانسان كائن اجتماعي بطبعه، وله علاقات ومعاملات مع افراد المجتمع، وقد جاء القانون لتنظيمها، منعا لقانون الغاب الذي كان سائدا حيث القوي يفرض قانونه على الضعيف.
حيث ظهرت الحاجة الى القانون للحد من السلوكيات السلبية للأفراد والتوفيق بين مصالحهم وحماية حقوقهم وتنظيم واجباتهم والتزاماتهم مما يحقق النظام والاستقرار في المعاملات.

ويمكن تعريف القانون على انه: مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الأفراد بهدف إقامة نظام اجتماعي معين، على أن يكفل المجتمع احترامها بالقوة عند الضرورة. ومعنى آخر: القانون هو مجموعة قواعد اجتماعية عامة ومجردة يجب احترامها بفرض الجزاء المناسب في حالة مخالفتها.

ثانيا: خصائص القاعدة القانونية

تتمتع القاعدة القانونية بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي القواعد الأخرى

2-1- القاعدة القانونية فرض وحكم:

يتمثل الفرض في الظاهرة أو الواقعة التي إذا تحققت يترتب عليها أثر معين. ويتمثل الحكم في الظاهرة التي تتولد عن الواقعة، أي النتيجة أو الأثر الذي يترتب عليه القانون على تحقق الفرض. ومثال ذلك: في قانون العقوبات على أن كل من يقتل نفسا عمدا يعاقب بالسجن أو الإعدام، هنا القاعدة القانونية تتضمن: الفرض أو الواقعة الأصلية وهي قتل النفس عمدا. والحكم أو الأثر القانوني المترتب على وقوع الفرض هو العقاب بالسجن أو الإعدام. ومثال آخر يتعرض العامل لعقوبة تأديبية إذا صدر منه اخلال بواجباته المهنية أو أي مساس صارخ بالانضباط أو إذا ارتكب أي خطأ خلال ممارسة مهامه أو بمناسبةها. فهنا القاعدة القانونية تتضمن: الفرض أو الواقعة الأصلية وهي ارتكاب خطأ مهني، والحكم هو توقيع العقوبة التأديبية المناسبة.

2-2- القاعدة القانونية اجتماعية:

إن موضوع القاعدة القانونية هو تنظيم سلوك الفرد في المجتمع من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، حيث تهدف القاعدة القانونية الى تحقيق مصلحة الفرد والجماعة، ولهذا تخاطب القاعدة القانونية الانسان كوحدة داخل تنظيم اجتماعي.

2-3- القاعدة الاجتماعية عامة ومجردة:

إن القاعدة القانونية عامة بمعنى ليست خاصة بشخص معين بالذات أو أشخاص معينين بذواتهم فهي تنطبق على كل شخص تتوفر فيه شروط الفرض. وتجريد القاعدة القانونية يعني سريانها وانطباقها على كل واقعة تظهر فيها أوصاف الفرض.

2-4- قاعدة قانونية ملزمة يترتب على مخالفتها جزاء:

إن القاعدة القانونية هي أمر وتكليف للمخاطب بها وليست مجرد نصيحة أو توصية يعمل بها الفرد أو يتركها، ولكي تحترم القاعدة القانونية فإنها ترتبط بالجزاء والالزام، والجزاء يختلف باختلاف القواعد القانونية.

ففي الشق السياسي الوطني: وهو الجزاء الذي يترتب على مخالفة أسمى القواعد القانونية في الدولة وهي القواعد الدستورية، مثلاً الامتناع عن تنفيذ احكام القانون الدستوري او مخالفتها كما يتمثل في رد الفعل الاجتماعي والسياسي على مخالفة القواعد الدستورية.

في الشق السياسي الدولي: لا تقتصر القاعدة القانونية على تنظيم العلاقات بين الافراد في مختلف المجالات بل تعمل الى جانب ذلك على تنظيم العلاقات فيما بين الدول والمنظمات الدولية وذلك في حالات السلم والحرب وهو ما اصطلح عليه بالقانون الدولي العام وتظهر أهمية الجزاء في القانون الدولي العام في حالة انتهاك قواعد القانون الدولي، في طبيعة العلاقات فيما بين الدول وقت السلم والحرب وكذا العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية التي لا بد ان تضبط.

في الشق الإداري: يوقع على الموظف جزاء إدارياً كالإنذار، الخصم من الراتب، الفصل من الوظيفة.

خلاصة عن خصائص القاعدة القانونية:

- 1- العمومية والتجريد: تطبّق على جميع الأشخاص أو الحالات التي تدخل في نطاقها، دون أن تُخصَّ شخصاً أو واقعة معينة.
- 2- الإلزام: القاعدة القانونية ملزمة، أي أن مخالفتها تُرتب جزاءً تُنظمه السلطة العامة.
- 3- الجزاء: قد يكون جزاءً جنائياً (كعقوبة السجن)، أو مدنياً (كالتعويض)، أو إدارياً (كالعقوبات التأديبية).
- 4- صدورها عن سلطة مختصة: تصدر من جهة لها صفة التشريع (البرلمان، رئيس الجمهورية، الحكومة...).

ثالثاً: تمييز القاعدة القانونية عن غيرها من قواعد السلوك الاجتماعي

إلى جانب القواعد القانونية التي تنظم سلوك الافراد داخل المجتمع، هناك قواعد سلوك اجتماعي أخرى وهي قواعد الدين والأخلاق والمجاملات والعادات والتقاليد، فهي جميعها تشترك مع القواعد القانونية في انها تشكل قواعد اجتماعية تحكم سلوك الافراد، غير انها تختلف في عدة جوانب.

3-1- تمييز القواعد القانونية عن قواعد الدين:

تشمل القواعد الدينية قواعد العبادات وقواعد المعاملات حيث أن قواعد العبادات تنظم صلة الانسان بربه وتحدد واجباته نحو نفسه واتجاه غيره وقواعد المعاملات تنظم علاقة الفرد بغيره من الناس. ولعل اهم فارق بين القواعد القانونية والقواعد الدينية يكمن في الجزاء حيث ان جزاء مخالفة القواعد الدينية آخروي يوقعه الله سبحانه وتعالى -الثواب والعقاب-، عكس القواعد القانونية يكون فيها الجزاء دنيوي توقعه السلطة العامة، كذلك من حيث المصدر في القواعد الدينية مصدرها خارج عن نطاق البشر، عكس القواعد القانونية التي تكون من وضع البشر.

3-2- تمييز القواعد القانونية عن قواعد الأخلاق:

تعتمد الاخلاق أساسا على فكريتي الخير والشر، التي تبقى طبيعتهما نسبية تختلف باختلاف أفكار المجتمع وظروفها، وتعد الاخلاق مجموعة قواعد تساهم في تكوينها أفكار الناس عن الخير و الشر، وتختلف هذه القواعد عن القواعد القانونية من حيث النطاق: فقواعد الاخلاق أوسع نطاقا من قواعد القانون اذ يدخل في نطاقها نوعان من الواجبات وهي واجبات الانسان نحو نفسه ويعبر عنها بالأخلاق الشخصية أو الفردية، و الثانية هي واجبات الانسان نحو غيره ويطلق عليها الاخلاق الاجتماعية، أما القانون لا يتناول سوى النوع الثاني من الواجبات نظرا لما له من تأثير مباشر على علاقات الأشخاص في المجتمع. إضافة الى اختلافهما من حيث الجزاء فجزاء مخالفة القواعد الأخلاقية هو جزاء ادبي ينحصر في تأنيب الضمير أو استنكار المجتمع للأفعال المنافية للأخلاق، أما الجزاء القانوني هو جزاء مادي تتولى توقيعه السلطة العامة في الدولة.

3-3- تمييز القواعد القانونية عن قواعد المجاملات والعادات والتقاليد:

لقد وجدت العادات والتقاليد قبل وجود القانون ذاته، وهي لا تزال موجودة في المجتمع الحديث، وتؤدي دورا هاما في تنظيم سلوك الافراد في المجتمع، فألفها الناس واتبعوها فأصبحت من مظاهر حياتهم الاجتماعية، ومن هذه المظاهر ما تقضي به المجاملات كتبادل الهدايا والتهنئة في الأفراح

والمناسبات السعيدة والعزاء في المآتم والمواساة في الكوارث، منها أيضا العادات خاصة في المظهر الخارجي وطبيعة اللباس، كذلك تقاليد كل منطقة في اللباس والأكلات حسب المناسبات والظروف. وتختلف هذه القواعد عن القواعد القانونية من حيث الغاية فغايتها تقتصر على تحقيق غايات جانبية لا يؤدي عدم تحقيقها الى الانتقاص من المصلحة العامة أو اضطراب النظام في المجتمع، عكس القواعد القانونية التي تهدف الى تحقيق المصلحة العامة والحفاظ على كيان المجتمع واستقراره. كما تختلفان من حيث الجزاء فكما قلنا سابقا جزاء مخالفة القواعد القانونية هو جزاء مادي توقعه السلطة العامة في الدولة، اما جزاء مخالفة قواعد المجاملات والعادات والتقاليد يتمثل في استنكار المجتمع لسلوك المخالف واشعاره بالعزلة الاجتماعية.

رابعاً: دراسة أمثلة من الحياة اليومية (مثل مخالفة قانون المرور)

خامساً: مناقشة جماعية: "هل يمكن أن تكون القوانين غير عادلة؟ ولماذا نلتزم بها؟"
سادساً: تقويم سريع (في نهاية الحصة): سؤال شفهي أو كتابي: ما الفرق بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية من حيث الجزاء؟ ؛ هل القانون ينطبق على كل الحالات بشكل فردي أم عام؟ ولماذا؟.